الفصل الأول

الإطار التمهيدي للدراسة

١

١,١ مقدمة

تحظى قضية اضطراب التوحد باهتمام الباحثين والمختصين؛ إذ إن تأثيره يتعدى أكثر من جانب من جوانب شخصية الطفل ذي اضطراب التوحد؛ فيشمل الجوانب المختلفة منها المعرفي والاجتماعي واللغوي والانفعالي، علمًا بأن هذا التأثير لا يتوقف عند هذا الحد بل يمتد ليشمل أسر هؤلاء الأطفال والمجتمع كله، بالإضافة إلى أن اضطراب طيف التوحد هو اضطراب تنموي عام أو واسع الانتشار، ويستخدم مصطلح "اضطراب النمو العام أو الشامل" للإشارة إلى تلك المشكلات النفسية الخطيرة التي تبدأ في الظهور في مرحلة المهد، ويشمل هذا الاضطراب الاضطرابات النفسية الشديدة. سيؤدي التطور المعرفي والاجتماعي والعاطفي والسلوكي للأطفال بشكل طبيعي إلى تأخير عام في عملية النمو بأكملها؛ لأنه من المعروف أن هذا المرض الشائع له مجموعة متنوعة من الآثار السلبية على عدد من جوانب النمو المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، يعد التوحد أحد الإعاقات التي لا يمكن تجاهلها في الوقت الحالي؛ لأن إعاقة التوحد هي الآن ثاني أكثر الإعاقات شيوعًا، وتحدث فقط قبل التخلف العقلي (محمد، ٢٠٠٢).

يساهم دمج أطفال التوحد في المدارس العامة في تعزيز وتعميق التفاعل الإيجابي المتبادل بينهم وبين زملائهم العاديين داخل المدرسة وخارجها، ويساعد على تفكيك قيود العزلة التي تكبّل الطفل التوحدي وتجعله عنصرًا غير فعال في المجتمع، إذ يجعله الدمج يشعر بمزيد من المساواة في الحصول على حقوقه مثله مثل الأطفال الآخرين؛ وعليه، فإن برامج دمج الأطفال التوحديين في المدارس العادية تهدف إلى زيادة

النضج الفكري والنفسي لذوي التوحد ليصبح من المساهمين في نمو وتطور مجتمعه وليس عالة عليه، ولضمان مستقبلهم للعيش بحياة كريمة؛ ومن هنا تبرز (بوضوح) ضرورة قيام الجهات المسؤولة في الدولة بتوفير التسهيلات الحياتية لتلك الفئة من الأطفال، وتطوير البرامج التعليمية والتأهيلية التي تضمن دمجهم على مختلف أنواع إعاقاتهم في المدارس العامة بعيدًا عن التمييز.

ويشير مفهوم الدمج إلى أنه من الضروري تعليم الأطفال العاديين والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة في المدرسة نفسها، وفي الفصل الدراسي أثناء الدوام الرسمي، مع تقديم برامج تعليمية وتربوية متشابهة، بما يشمل قيام التعليم العام بتوفير خدمات متنوعة للأطفال حسب حاجاتهم التعليمية، إذ يقوم المعلمون بتعديل الطرق التعليمية وبرامج التدريس بما يتناسب مع قدرات ذوي الاحتياجات الخاصة، تلك الفئة التي يدعو العالم بأسره إلى دمجها لهدم الأفكار التي كانت تكمن وراء عزلهم بمدارس خاصة بهم، بحيث يمكن القول بأنه لم يعد الدمج مجرد خيار، إنما هو واقع موجود ومستمر (الخطيب، ٢٠٠٩).

وتعدُّ البرامج والخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة من الأدوات الهامة والتسهيلات المساندة التي أُستحدثت ضمن مجالات التربية الخاصة في عدد من الدول آخر عقدين من القرن الحالي؛ ومن منطلق أن الحكومة هي أهم مزود للخدمات المتكاملة للأطفال المصابين بالتوحد في أجهزتها المختلفة، فقد نصت المادة ٢٦ من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية على أن "تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية والتي تعزز مفاهيم العدل والمساواة ومنع التمييز على أي أساس، ومنها الإعاقة" (النظام الأساسي للحكم،٢٠١٢). كما شملت رؤية المملكة ٢٠٣٠ الكثير من الفقرات التي تعكس اهتمام الدولة بحقوق ذوي الإعاقة في التعليم والدمج، ومن تلك الفقرات: "سنمكِّن أبناءَنا من ذوي الإعاقة من الحصول على فرص عمل مناسبة وتعليم يضمن استقلاليتهم واندماجهم بوصفهم عناصر فعالة في المجتمع، كما سنمدُّهم بكل الأدوات والتسهيلات التي تساعدهم على تحقيق النجاح".

وفي هذا الإطار فإن الحكومة السعودية؛ وإيمانًا منها بأهمية تساوي الفرص التعليمية بين الأطفال العاديين والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، فقد وفَّرت خدمات تعليمية وتربوية تناسب احتياجات هؤلاء الأطفال، وأقامت لهم المعاهد المتخصصة للحالات التي تحتاج إلى اهتمام ورعاية خاصة، وطرحت فرص التعليم المدمج للأطفال من ذوي الإعاقة مع الأطفال العاديين، لتتاح للجميع فكرة تقبّل الاختلاف في القدرات بينهم، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية مثل توفير الإعانات المالية للمعاقين وعائلاتهم، توفير وسائل التنقل والموصلات المناسبة لهم، والمساعدة في توظيفهم، كما قدَّمت المملكة خدمات صحية متنوعة لذوي الإعاقات، ومنها إعاقة التوحد مثل الرعاية الصحية المنزلية وغيرها؛ ومن هنا تأتي هذه الدراسة لاستكشاف العلاقة بين الخدمات التي تقدمها المملكة العربية السعودية في المنطقة الشرقية للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد والمتمثلة في الخدمات التشخصية والخدمات النفسية والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية في الدمج التعليمي والسلوكي والمهاري عبر رؤية المملكة ٢٠٣٠.

١,٢ مشكلة الدراسة

يعاني الأطفال ذوو الإعاقة أنماطًا مختلفة من الاستبعاد؛ ما قد يحرمهم من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، ويحد من مشاركتهم في الأسرة والمجتمع، وقد يكون لهذه العزلة آثار دائمة على فرص العمل في المستقبل والمشاركة في المجتمع؛ لذا أكدت عدد من الاتفاقيات والمواثيق الإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان على حقوق ذوي الإعاقة، وعلى أهمية الدمج التعليمي لهم.

ويعدُّ اضطراب طيف التوحد من إعاقات إضرابات النمو التي زادت رقعة انتشارها مؤخرًا، بالإضافة إلى أنه من أصعب الإعاقات في تناولها وأقلها سرعة في الاستجابة للعلاج؛ لذا فهو من أكثر الصعوبات التي تقلق والدَي التوحدِيين والمعلمِين المختصين في علاجهم، وبالرغم من البحوث الحديثة والتطورات التي

قطعت شوطًا كبيرًا في مرحلة تشخيص التوحد وأعراضه وكيفية دمج الطفل المتوحد مع مجتمعه، ومع توفر الإرادة السياسية وأشكال التمويل الوافرة لدى بعض الدول، إلا أن تجربة دمج الأطفال التوحديين لا زالت لم تحدد إطاراتها التشريعية والإدارية والتنظيمية بشكل يضمن العرض التربوي المناسب لكل أنواع الإعاقات المعنية بالدمج، ولا زالت لم توضع الخطط المناسبة لتوفير رؤية واضحة تخص الدمج المدرسي لهؤلاء الأطفال، وفي هذا الإطار تشير إحصاءات منظمة الصحة العالمية ٢٠١٩، إلى أن طفلًا واحدًا من بين ١٦٠ طفلًا يعاني من اضطراب التوحد، وبحسب أرقام الأمم المتحدة، فإن نحو ١٪ من سكان العالم مصابون بهذا الاضطراب، أي ثمة نحو ٧٠ مليون شخص مصابون بالتوحد في العالم، كما أن معدل انتشار اضطرابات طيف التوحد يزداد على المستوى العالمي، كذلك تفيد التقديرات إلى أن نحو ٥٠٪ من المصابين بالاضطرابات المذكورة يعانون أيضًا إعاقات ذهنية (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٠).

وما زاد المشكلة وضوحًا وتبلورًا لدى الباحثة تلك التقارير التي تشير إلى التكلفة الاقتصادية لاضطراب طيف التوحد في دول العالم وخاصة السعودية، إذ تقدر تكلفة الاهتمام بالشخص المصاب بالتوحد مدى الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بحوالي ١,٥ إلى ٢ مليون دولار. أما في السعودية فقد بيَّنت النتائج الأولية أن معدل التكلفة الإجمالية للاهتمام بالطفل ذوي التوحد سنويًّا قد تصل إلى ١٠٢ ألف ريال سعودي، إذ إن من العوامل المتوقع ارتباطها بزيادة تلك التكاليف: التأخر في الحصول على التشخيص أو التدخل المبكِّر، وكذلك مدى شدة أعراض التوحد. ويذكر بعض الاقتصاديين بأن تكلفة علاج التوحد قد تزيد بشكل دراماتيكي في السنوات القادمة؛ ما يجعلها من أكبر المشاكل التي تواجه النظامين الصحي والتعليمي (النمري، ٢٠٢٠)، إضافة إلى ذلك فقد أكدت طلبة (٢٠١٨) أنه على الرغم من الفوائد التي يحققها دمج الأطفال التوحديين في البيئة التعليمية العادية، إلا أن هناك عددًا من المشكلات التي تواجه ذلك، ومنها عدم التهيئة المناسبة للبيئة الصفية، وأشار موفق (٢٠١٥) إلى أنه

لابد من توافر عناصر إنجاح عملية دمج الأطفال التوحديين مع أقرانهم العاديين، وأهمها توافر كوادر تربوية، ونظام تربوي وبرنامج ومناهج وأساليب تقويم خاصة بهذه الفئة حتى لا يتحول الدمج إلى كارثة إنسانية وتربوية وأخلاقية. الحقائق الرهيبة السابقة جعلت حكومة المملكة العربية السعودية تهتم بخدمات التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية وتقدم لها الدعم اللازم، وهو جزء من خطة التعليم لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠؛ لأن المملكة العربية السعودية كانت مواكبة وتيرة الاتجاهات الحديثة في رعاية المعاقين، وترسل خبراء للحصول على درجات علمية في تخصصات تعليمية مختلفة، وتوفِّر تدريبًا مستمرًا للعاملين والمهتمين في هذا المجال، بالإضافة إلى إنشاء مراكز مؤسسية على مستوى المملكة لدمج تلك المؤسسات الملتحقين بالمدارس النظامية، وحازت المنطقة الشرقية على الحصة الأكبر من هذه المؤسسات بسبب إنشاء معهد التربية الفكرية الدمام، ومدرسة ذات الصواري في القطيف، ومدرسة غرناطة في الخفجي، لكن بعض الدراسات أظهرت أن البرامج والخدمات التعليمية للأطفال ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأطفال المصابين بالتوحد، تقدم بطريقة تقليدية ولا توجد إستراتيجية واضحة، فهذه المراكز والمؤسسات تدمج من يلتحق بالمدارس العادية لكن بعض المراكز قامت ببعض المحاولات (الخطيب وآخرون،٢٠١٨).

وأشارت نتائج دراسة قواسمة (٢٠١٦) إلى أن الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد في مراكز التربية الخاصة في ضوء المعايير العالمية في المملكة العربية السعودية لاقت اهتمامًا متأخرًا في إعداد برامج ذوي اضطراب التوحد؛ لأن الخدمات التربوية لذوي اضطراب التوحد حديثة العهد. كما أن هذه الخدمات لا تلقى الاهتمام المناسب في الدول العربية؛ فالتشريعات والقوانين لا تزال قليلة في هذا الجانب. كذلك فإن النفقات لمثل هذا النوع من البرامج مرتفعة، وتحتاج إلى مزيد من الجهود والخبرات والكوادر الإدارية والفنية والتعليمية المؤهلة والمدربة لتطبيق هذا النوع من البرامج؛ لأن بناء وتصميم مثل هذه البرامج والخدمات الدامجة تحتاج إلى فريق عمل متكامل لتحديد قدرات وميول الطفل الأكاديمية

والمهنية الخاصة ببيئة الدمج الجديدة، وقد أوصت بتحسين مستوى جودة الخدمات التربوية المقدمة للأطفال ذوي اضطراب التوحد في برامج التوحد. وهدفت دراسة (الزراع،٢٠٠٨) إلى وضع مؤشرات لضبط الجودة في البرامج التربوية للأطفال ذوي اضطراب التوحد، وتحديد درجة انطباقها على مراكز الأطفال التوحديين في المملكة العربية السعودية، وأشارت النتائج إلى أن مؤشرات العناصر وعددها خمسة انطبقت بدرجة منخفضة، وهي: مؤشرات عنصر "البيئة التعليمية"، ومؤشرات عنصر "تقييم البرنامج المقدم والمركز"، ومؤشرات عنصر "الخدمات المساندة"، ومؤشرات عنصر "الكوادر العاملة"، وكانت أقل المؤشرات انطباقًا مؤشرات عنصر "مشاركة الأسرة". وأوصت دراسة (الخشرمي، ٢٠٠٤) بضرورة تكوين فريق متكامل داخل كل مدرسة عادية في الدمج لتفعيل وتحسين وضمان التعاون والمساهمة في برامج الدمج.

في حين توصلت الفايز (٢٠١٦) إلى أن المملكة العربية السعودية في سياق التطور والتنمية التي تعيشها خاصة في مجال الخدمات التي تقدمها لذوي اضطراب طيف التوحد؛ والتي خطت فيها خطوات كبيرة؛ حيث أصدرت التشريعات والنظم واللوائح، لا زالت غير محققة للطموحات في الخدمات المساندة المقدمة لذوي اضطراب طيف التوحد.

كما ذكر الوابلي (٢٠١٧) أن المملكة العربية السعودية تحتاج لوضع إطار عام يوجه تلك الخدمات للمضي قدمًا نحو تطبيق أفضل الممارسات، فكثير من المؤسسات قد لا تتسم بالضبط الأمثل، وبذلك ربما يكون السعي نحو تطوير الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد وتحسين جودتها ضرورة ملحة في ضوء التسارع في جودة الخدمات المقدمة لهم عالميًّا، ومع زيادة انتشار التوحد في المملكة العربية السعودية، إذ تشير الإحصائيات الحكومية للتوحد إلى أن معدلات انتشاره ارتفعت بنسبة تتراوح ما بين ١٠٪ إلى ١٧٪ سنويًّا في السنوات الأخيرة (مركز أبحاث التوحد، ٢٠٢١)، ومع الزيادة المضطردة

في عدد ذوي اضطراب التوحد الذين تقدم لهم البرامج والخدمات التربوية، تظهر عدة تساؤلات حول نوعية البرامج والخدمات التي تقدم لهم من قبل مراكز ومؤسسات التربية الخاصة.

وقد شعرت الباحثة بمشكلة دمج الأطفال ذوي اضطرابات طيف التوحد في التعليم العام من خلال عملها مديرةً لمركز التشخيص والتدخل المبكر في هذا المجال في المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى أنها تملك مدرسة أهلية للتعليم العام للطفولة المبكرة، وأشرفت أثناء العمل على دمج عدد من حالات التوحد، حيث لاحظت أن مسألة الدمج مثيرة للجدل. كذلك لاحظت (عبر تجربة الباحثة في مجال عملها) عدم تطور واضح في مستواهم بعد عملية الدمج بسبب عدم توفر الخدمات المساندة في المدارس المحولين إليها؛ ما يؤدي إلى عودتهم إلى مراكز الرعاية النهارية بفقدان المهارات المكتسبة وصعوبة في تنميتها بسبب الحالة النفسية الناشئة من التغيير في هذه البيئة. تلك الحالات دفعت الباحثة للتعرف على اضطرابات طيف التوحد من جميع الأبعاد، خاصة دمجهم في التعليم العام، واطَّلعتْ على عدد من الدراسات والأدبيات ذات العلاقة والتعرف على الإحصائيات والأرقام الرسمية التي تنذر بالخوف من هذا الاضطراب، وهنا تنحصر مشكلة هذه الدراسة في معرفة الخدمات الحكومية المقدمة وعلاقتها في دمج ذوي اضطراب التوحد في التعليم العام بالمنطقة الشرقية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

١,٣ أسئلة الدراسة

١. ما عوامل مقياس الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد وكيفية التأكد من خصائصها السيكومترية؟

٢. ما عوامل مقياس دمج الأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد وكيفية التأكد من خصائصها السيكومترية؟

٣. ما العلاقة المحتملة بين الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد والمتمثلة في الخدمات التشخصية والخدمات النفسية والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية في الدمج التعليمي؟

٤. ما دور الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد والمتمثلة في الخدمات التشخصية والخدمات النفسية والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية في الدمج السلوكي؟

٥. كيف تؤثر الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد والمتمثلة في الخدمات التشخصية والخدمات النفسية والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية في الدمج المهاري؟

٦. هل للخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد والمتمثلة في الخدمات التشخصية والخدمات النفسية والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية علاقة في الدمج الاجتماعي؟

٧. هل هناك فروق في الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد ومحاور الدمج طبقًا لبيانات العينة الديمغرافية؟

١,٤ أهداف الدراسة

١. دراسة عوامل مقياس الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد المستخدم والتأكد من خصائصها السيكومترية.

٢. تقصي عوامل مقياس دمج الأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد والتأكد من خصائصها السيكومترية.

٣. تحليل العلاقة المحتملة بين الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد والمتمثلة في الخدمات التشخصية والخدمات النفسية والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية في الدمج التعليمي.

٤. دراسة دور الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد والمتمثلة في الخدمات التشخصية والخدمات النفسية والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية في الدمج السلوكي.

٥. تحليل تأثير الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد والمتمثلة في الخدمات التشخصية والخدمات النفسية والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية في الدمج المهاري.

٦. دراسة علاقة الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد والمتمثلة في الخدمات التشخصية والخدمات النفسية والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية في الدمج الاجتماعي.

٧. الكشف عن وجود فروق في الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد ومحاور الدمج طبقًا لبيانات العينة الديمغرافية.

١,٥ فرضيات الدراسة

١. لا يوافي مقياس الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد بخصائص سيكومترية ممتازة ولا يتسم بالصدق التكويني.

٢. لا يتسم مقياس دمج الأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد بخصائص سيكومترية ولا يوافي بميزة الصدق التكويني.

٣. لا توجد علاقة بين الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد والمتمثلة في الخدمات التشخصية والخدمات النفسية والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية من جهة والدمج التعليمي من جهة أخرى.

٤. لا يوجد دور للخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد والمتمثلة في الخدمات التشخصية والخدمات النفسية والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية في الدمج السلوكي.

٥. لا تؤثر الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد والمتمثلة في الخدمات التشخصية والخدمات النفسية والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية في الدمج المهاري.

٦. لا يوجد علاقة بين الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد والمتمثلة في الخدمات التشخصية والخدمات النفسية والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية والدمج الاجتماعي.

٧. لا توجد فروق في الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد ومحاور الدمج طبقًا لبيانات العينة الديمغرافية.

١,٦ أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة في الناحية النظرية والتطبيقية وذلك على النحو التالي:

١,٦,١ أولًا: الأهمية النظرية أو العلميّة

توفِّر الدراسةُ أدبًا نظريًّا يتحدث عن الخدمات المقدمة وعلاقتها في دمج الأطفال التوحديين في المدارس العادية؛ وتعدُّ الدراسة مرجعًا للدراسات اللاحقة في هذا المجال؛ لأنها تتناول قضايا معاصرة وتساؤلات جديرة بالاهتمام، كما تتضح الأهمية النظرية لهذه الدراسة في أنها جمعت في مرجع واحد عدد من المتغيرات المتعلقة بدمج ذوي التوحد وهي الخدمات التشخصية والخدمات النفسية والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الاجتماعية؛ الأمر الذي لم تقدمه أي دراسات أخرى (حسب علم الباحثة)، كذلك تقدِّم هذه الدراسة مقياسًا ممنهجًا لقياس الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد وكيفية التأكد من خصائصها السيكومترية؛ بالإضافة إلى مقياس دمج الأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد وكيفية التأكد من خصائصها السيكومترية؛ ما يعتبر إضافة بارزة في العلوم النظرية التي تتعلق بدمج الأطفال ذوي طيف التوحد. أضافت هذه الدراسة إطارًا نظريًّا لم تتناوله الدراسات السابقة، يتعلق هذا الإطار في العلاقة

بين الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد والمتمثلة في الخدمات التشخصية والخدمات النفسية والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية في الدمج التعليمي.

ومما يزيد من الأهمية النظرية لهذه الدراسة أنها تعدُّ مرجعًا نظريًّا فريدًا لم تتطرق إليه الأبحاث السابقة؛ مرتبط بدور الخدمات المقدمة للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد والمتمثلة في الخدمات التشخصية والخدمات النفسية والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية في الدمج السلوكي. كما تساهم الدراسة في توجيه الباحثين في المستقبل لاستكمال تغطية القضايا التي لم تبحثها هذه الدراسة، ويضيف هذا البحث معلومات جديدة فيما يتعلق بدمج ذوي اضطراب طيف التوحد يكون لها أثر فاعل في توضيح بعض الظواهر التي لم يتم توضيحها في البحوث التي تمت دراستها في المجال نفسه. كذلك تساهم هذه الدراسة في التوصل إلى تعميمات جديدة لم يتم التوصل إليها من قبل، إذ تعدُّ إضافة إلى المجال المعرفي بشكل عام.

١,٦,٢ ثانيًا: الأهمية التطبيقية

تساعد الدراسة أسر أطفال ذوي اضطراب طيف التوحد على التواصل مع أبنائهم وتحسين مهاراتهم الاجتماعية، وتساعد الأخصائيين على التعامل مع أطفال التوحد بناء على خصائصهم، كما تساعد في رفع مستوى الوعي لدى أولياء الأمور حول خصائص الطفل ذوي اضطراب طيف التوحد. كذلك تساهم هذه الدراسة في الوصول إلى برامج مناسبة لتأهيل وتدريب المعلمين العاملين في فصول دمج ذوي التوحد مع غيرهم من الأطفال العاديين؛ إلى جانب أنها تساعد في تحسين دقة أدوات القياس والتشخيص للأطفال من ذوي طيف التوحد، وسوف تفيد هذه الدراسة واضعي المناهج والخطط ومطوريها والسياسات التربوية التي تتعلق بقضية دمج الطلاب من ذوي طيف التوحد في المدارس العامة، إذ تشكل نتائجها تغذية راجعة لأصحاب القرار في وزارة التعليم وفي مديرية التعليم بالمنطقة الشمالية، من أجل توفير كافة الوسائل الممكنة

لإنجاح برامج الدمج في مدارسها، وكذلك العمل على تفعيل البرامج الخاصة بها، وتساهم هذه الدراسة أيضًا في الوقوف على الوضع الحالي للمؤسسات والمراكز المختصة بدمج التوحديين، بهدف تحديد نقاط القوة والاحتياج في البرامج والخدمات المقدمة؛ للوصول بتلك البرامج والخدمات إلى الأفضل.

١,٧ حدود الدراسة

١,٧,١ أولًا: الحدود البشرية

تمثل عينة الدراسة الحالية جميع معلمات التوحد بمدارس التعليم العام في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية.

١,٧,٢ ثانيًا: الحدود الزمنية

سيتم تطبيق الدراسة على معلمات الأطفال التوحديين عينة الدراسة أثناء الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي ١٤٤٣ هـ.

١,٧,٣ ثالثًا: الحدود المكانية

جميع مدارس المرحلة الابتدائية المدمج بها برامج للتوحد في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية.

١,٨ المصطلحات الإجرائية للدراسة

خدمات ذوي الإعاقة: هي جميع الخدمات التي يحتاج إليها المعوقون ليتسنى لهم الإفادة من التربية الخاصة، وتتضمن هذه الخدمات توفير المواصلات، والخدمات النمائية والتصحيحية مثل: العلاج الطبيعي

والوظيفي، والخدمات النفسية، والعلاج الترويحي، والخدمات الصحية، والعلاج النطقي، وخدمات التنقل... (أبو السعود، ٢٠٠٩). وتعرَّف إجرائيًّا بأنها مجموعة الخدمات التي تقدمها المدارس لأطفال اضطراب طيف التوحد مثل العلاج الوظيفي وطريقة ماسجتوفا (Masgutova) والتكامل الحسي وتدريبات التخاطب في غرف المصادر واختصاصيين في كل مجال.

أطفال اضطراب طيف التوحد: اضطراب شديد في عملية التواصل والسلوك يصيب الأطفال في مرحلة مبكرة (ما بين ٣٠، ٤٢ شهرًا) من العمر، ويؤثر في سلوكهم، إذ نجد معظم هؤلاء الأطفال (النصف تقريباً) يفتقدون إلى الكلام المفهوم ذي المعنى الواضح، كما يتصفون بالانطواء على أنفسهم وعدم الاهتمام بالآخرين، وتبلد المشاعر، وقد ينصرف اهتمامهم أحيانًا إلى الحيوانات أو الأشياء غير الإنسانية (الجماد) ويلتصقون بها، ويطلق على هذه الحالة أيضًا توحد الطفولة (القمش، ٢٠١١). ويُعرَّفون إجرائيًّا بالأطفال المشخصون بأن لديهم طيف توحد وفق اختبار كارز وتتراوح أعمارهم ما بين ٦ – ١٢ عام وملتحقين ببرامج الدمج بمدارس التعليم العام بالمرحلة الابتدائية في مدارس المنطقة الشرقية.

الدمج: إن الدمج بشكل عام هو وضع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم العاديين لبعض الوقت وتقديم ومعالجة الصعوبات التي يعاني منها الطفل في غرفة المصادر عن طريق معلم التربية الخاصة (الظاهر، ٢٠٠٩)، ويعرَّف إجرائيًّا بأنه البرنامج المعتمد من وزارة التعليم وتدريب فئة من الأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد في فصول ملحقة بمدارس التعليم الابتدائي العام بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية.

١,٩ مخطط الدراسة

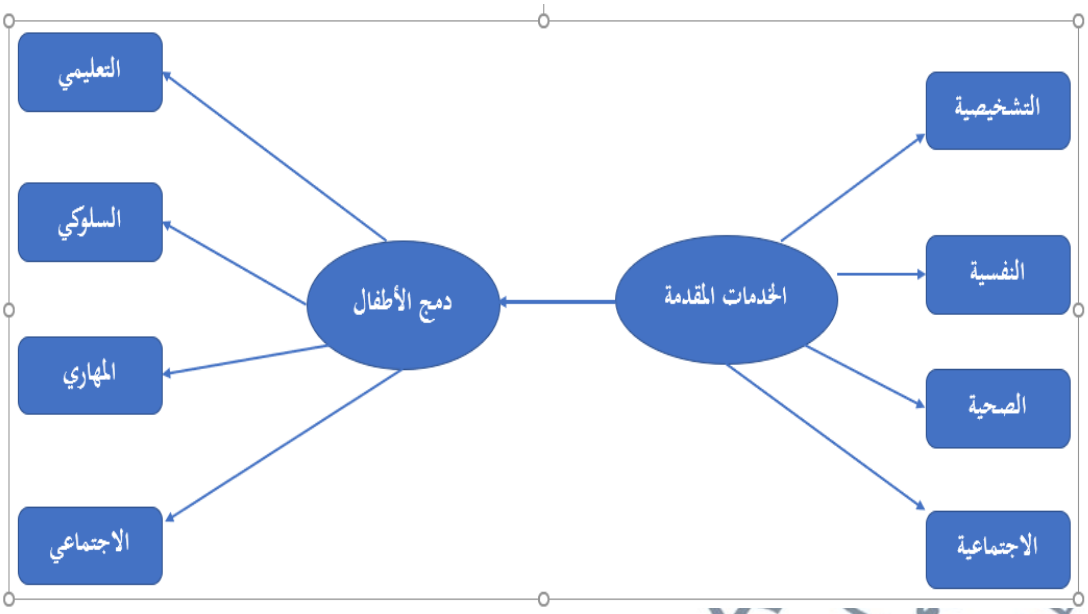

الرسم البياني ١,١: مخطط الدراسة

UNIVERSITI SAINS ISLAM
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA